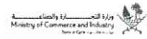


رقم الإعلان: 20197 التاريخ: 26/05/2025



## إعلان طرح مناقصات / مزادات

الوقت المتبقي على إغلاق المناقصة 28 يوم، 3 ساعة و 30 دقيقة

رقم المناقصة	الموضوع	الجهة	رقم المناقصة لدى الجهة	تصنيف الطلب	نظام المظاريف	التأمين المؤقت	قيمة الوثائق (رق)	تاريخ الإقفال
1700/2025	مناقصة رقم 18/2025 عامة لتوريد كمية (2,200,000) كيس من مادة الشوار	وزارة التجارة والصناعة	مناقصة رقم: مناقصة عامة 2025/18	موردين / مقدمي خدمات	مظروف واحد	1,025,000.00	10,250.00	23/06/2025

شروط الدخول في المناقصات والمزايدات وما في حكمهما.

- يقصد بالمناقصة وما في حكمها هو الطرح الخاص بتوريد الأصناف أو تقديم الخدمات أو توريد الأصناف وتقديم الخدمات معاً أو أعمال المقاولات عن طريق المناقصة العامة أو المناقصة على مرحلتين، أو المناقصة المحدودة، أو الممارسة، أو الاتفاق المباشر.
- يقصد بالمزايدة وما في حكمها هو الطرح الخاص ببيع الجهة الحكومية للأصناف، أو تأجير العقارات، أو المساحات، أو المنقولات عن طريق المزايدة العامة أو الممارسة أو الاتفاق المباشر.
- يمكن للراغبين في التقدم بعطاءاتهم الحصول على وثائق الطرح من الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة باستخدام بيانات الدخول الخاصة بها (البريد الإلكتروني المسجل في برنامج التصنيف) بعد دفع قيمة الوثائق المقررة وذلك بالضبط على أيقونة (شراء).
- النسخة المحملة من هذه الوثائق خاصة بالجهة التي اشترتها أو حملتها مجاناً ولا يجوز لها توزيعها أو منحها للغير.
- في حال نصت الشروط على تقديم تأمين ابتدائي، يرفق مع العطاء تأميناً مؤقتاً، باسم **الجهة الحكومية** إلى اللجنة، وذلك بشيك مقبول الدفع (شيك مدير) أو بموجب خطاب ضمان مصرفي صادر من أحد البنوك المحلية أو المعتمدة، غير مقترن بأي قيد أو شرط، وصالح للأداء بأكمله، وغير قابل للرجوع فيه، على ألا تقل مدة سريانه عن (120) مائة وعشرون يوماً من التاريخ المحدد لتسليم العطاء. وفي المزايدات العلنية، يدفع المزايد الذي رست عليه المزايدة أو جزء منها نقداً مقدماً، الثمن المحدد للتأمين الابتدائي المبين في الإعلان، على أن يقوم بسداد باقي قيمة البيع خلال مدة لا تزيد عن يومي عمل من تاريخ الترسية.
- يجوز للجنة طلب مد صلاحية العطاءات لمدة لا تزيد عن (10) أيام عمل.
- على مقدمي العطاءات من الشركات تقديم شهادة براءة ذمة من الديون الضريبة.
- يحق للجهة الحكومية استبعاد عطاء الشركة إن لم يكن نشاطها مطابق لنوع الطرح وموضوعه أو كان العطاء المقدم غير مطابق فنياً أو مالياً أو مخالفاً للشروط الخاصة أو الشروط العامة المضمنين في وثائق الطرح أو مخالفاً للمتطلبات الواردة بهذا الإعلان أو الدعوة أو المتطلبات الأخرى التي ينص عليها قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2018، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2019 والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2022.
- تقتصر المشاركة في المناقصة على مرحلتين (المرحلة الثانية) أو المناقصة المحدودة أو الممارسة على الشركات التي وصلتها دعوة بالمشاركة من الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة.
- إذا سمحت شروط الطرح بمشاركة الأفراد، يتوجب عليهم التسجيل في الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة قبل شراء وثائق الطرح أو تحميلها.
- يكون تقديم العطاءات من مقدم العطاء الذي اشترى الوثائق عبر الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة ولا يجوز لمن اشترهاها الطلب بالسماح لجهة أخرى تابعة له أو غير تابعة بتقديم العطاء بدلاً عنه.
- تكون الترسية في المناقصة وما في حكمها على أفضل عطاء مستوفياً لجميع الشروط ومطابقاً للمواصفات الفنية المطلوبة، وشريطة ألا تتجاوز قيمة الترسية القيمة التقديرية لموضوع الطرح، وتكون الأفضلية أولاً للعطاء الذي قدم أقل نتيجة مالية، بعد حساب نسبة القيمة المحلية المقدمة من مقدمي العطاءات، وذلك وفقاً للمعادلة التالية: [السعر الإجمالي للعطاء (HCV) = x = النتيجة المالية].
- مع عدم الإخلال بالمواصفات والمواعيد المحددة لتوريد الأصناف، يجوز للجنة المناقصات والمزايدات في المناقصة وما في حكمها، إذا تساوت الأسعار بين عطاءين أو أكثر في شراء الأصناف، يجوز للجنة تجزئة الكميات المطلوبة بين هذه العطاءات وإرساؤها على أكثر من مقدم عطاء بحسب أفضل نتيجة مالية للبند المراد ترسيته وذلك وفقاً للمعادلة التالية: [السعر الإجمالي للبند (HCV) = x = النتيجة المالية]. مع مراعاة عدم الإخلال بالمواصفات وترابط المواد المجزئة.
- تكون الترسية في المزايدات وما في حكمها على أفضل عطاء مقبول قدم أعلى سعر مستوف للشروط، بشرط أن ألا يقل عن القيمة الأساسية المحددة من الجهة المختصة.
- في حال الترسية سيتلقى مقدم العطاء إخطار من أمين السر أو من الموقع الإلكتروني الموحد لمشتريات الدولة، وسيتلقى أيضاً إخطار من [الإدارة المختصة] لتقديم التأمين النهائي المقرر إن كان مطلوباً أو لتوقيع العقد، وفي مزايدات البيع أو التأجير بالمظاريف المغلقة يجب على من ترسو عليه المزايدة وما في حكمها القيام بسداد قيمة الأصناف كاملة أو القسط المستحق من القيمة الإجمالية، خلال سبعة أيام عمل من إخطاره برسو المزايدة عليه، ويكون سداد القيمة الإجمالية على دفعات دورية كل ستة أشهر مقدماً.
- يكون تقديم التأمين النهائي خلال مدة (15) يوم عمل للشركات داخل الدولة و(20) يوم عمل للشركات خارج الدولة، وذلك من اليوم التالي من تاريخ إخطار الإدارة المختصة بالترسية.
- إذا نصت شروط الطرح على تقديم تأمين نهائي، وبعد تلقي الإخطار بالترسية من الإدارة المختصة فإن قيمة التأمين النهائي لن تقل عن (10%) من قيمة العقد، ويتم تقديمه بموجب خطاب ضمان مصرفي مقبول أو شيك مقبول الدفع غير مقترن بأي قيد أو شرط، وصالح للأداء بأكمله، وغير قابل للرجوع فيه من بنك محلي أو معتمد، وتوقيع العقد خلال المدة التي تحددها الإدارة المختصة، على ألا تتجاوز عشرين يوم عمل من تاريخ تقديم التأمين النهائي.
- في حال الامتناع عن تقديم التأمين النهائي في المواعيد المقررة أو عدم الحضور لتوقيع العقد في الموعد المحدد، وعدم سداد قيمة الأصناف كاملة أو القسط المستحق من القيمة الإجمالية في مزايدات البيع وما في حكمها، يعتبر مقدم العطاء في هذه الحالة والذي تمت الترسية عليه منسحباً، وتطبق عليه الجزاءات الواردة بالشروط العامة المضمنة بوثائق الطرح وما نصت عليه أحكام قانون المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015، والمعدل بالمرسوم بقانون رقم (18) لسنة 2018، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2019 والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2022.
- فيما عدا مزايدات بيع الأصناف، يحق للجهة الحكومية أثناء مدة العقد وبعد موافقة الرئيس بالجهة الحكومية وبناءً على توصية اللجنة في زيادة، أو خفض مقادير الأصناف، أو الأعمال، أو الخدمات، أو المدة بذات الشروط والأسعار، بنسبة لا تتجاوز 20% من قيمة العقد أو مدته.
- يجب التقيد بنظام القيمة المحلية الوارد في الإعلان أو الدعوة، وفق ما تحدده الجهة الحكومية، سواء بتقديم شهادة القيمة المحلية أو خطة القيمة المحلية، وسيمنح مقدم العطاء المخالف لنظام تقديم القيمة المحلية في هذه الحالة نسبة صفر%.

تقديم العطاءات